محاور التجديد الفقهي عند الإمام محمد مصطفي المراغي

الباحثة/ أسماء عادل مصطفى يوسف

ملخص البحث:

إن التجديد الفقهي للإمام محمد مصطفى المراغي يقوم على منهج واضح يستمد مقوماته من أسس راسخة، وقواعد ثابتة، ومصادر تشريعية قطعية مستلهمة من الأصول التشريعية الثابتة في القديم والحديث، مقتفياً في ذلك الطريق الذي سار عليه المجتهدون الأوائل والعلماء المخلصون في تدرجهم من أصولهم الصحيحة ومنافذهم الأولى. في إطار منهج محكم الصياغة، دقيق الصياغة، قوي الحجة، عميق الفهم، وثمرة هذا المنهج هي ثمرة من ثمرات هذا المنهج، نتيجة الإنبات المثمر لهذه المبادئ، لأن وقائع الحياة ومستجداتها قد وجدت فيها تحقيق التشريع وفق الواقع المشهود في مجال التجارة ووفق التحديث والتطور في هذا السياق، و لم يكن هذا التجديد الفقهي للإمام محمد مصطفى المراغي عملاً مصحوباً بنزعة ما، بل كان فهماً حقيقياً يطرح فهماً صحيحاً للتشريع، ويدرك يقيناً أنه يجب أن يشمل كل التعريفات القانونية القادرة على استيعاب المستجدات في كل زمان ومكان وعصر وساعة، وفق الضوابط الشرعية المتفق عليها بين الفقهاء. لقد كان فهماً حقيقياً يطرح فهماً صحيحاً للتشريع، ويدرك إدراكاً يقينياً أنه يجب أن يشمل كل التعريفات القانونية القادرة على استيعاب المستجدات في كل زمان ومكان وعصر وساعة، وفق الضوابط الشرعية المتفق عليها بين الفقهاء، وهو ما ضمن استمرار عملية منح السلطة التشريعية للإسلام إلى أن يحكم الله الأرض ومن عليها.

الكلمات المفتاحية: (التجديد الفقهي–محمد مصطفي المراغي– الفقه)

Research Summary:

The jurisprudential renewal of Imam Muhammad Mustafa al-Maraghi is based on a clear methodology that derives its elements from well-established foundations, constant rules, and definitive legislative sources inspired by the established legislative principles of the past and present. In this, he follows the path taken by the early jurists and sincere scholars in their progression from their sound principles and primary sources. This is within a carefully formulated, precise, strongly argued, and deeply understood methodology. The fruit of this methodology is one of its yields, a result of the fruitful cultivation of these principles. This is because the realities of life and its developments have found in it the realization of legislation in accordance with the observed reality in the field of commerce and in line with modernization and development in this context.

Keywords: (Jurisprudential Renewal - Muhammad Mustafa al-Maraghi - Jurisprudence)

مقدمة:

إن التجديد الفقهي للإمام محمد مصطفى المراغي يقوم على منهج واضح يستمد مقوماته من أسس راسخة، وقواعد ثابتة، ومصادر تشريعية قطعية مستلهمة من الأصول التشريعية الثابتة في القديم والحديث، مقتفياً في ذلك الطريق الذي سار عليه المجتهدون الأوائل والعلماء المخلصون في تدرجهم من أصولهم الصحيحة ومنافذهم الأولى. في إطار منهج محكم الصياغة، دقيق الصياغة، قوي الحجة، عميق الفهم، وثمرة هذا المنهج هي ثمرة من ثمرات هذا المنهج، نتيجة الإنبات المثمر لهذه المبادئ، لأن وقائع الحياة ومستجداتها قد وجدت فيها تحقيق التشريع وفق الواقع المشهود في مجال التجارة ووفق التحديث والتطور في هذا السياق.

لم يكن هذا التجديد الفقهي للإمام محمد مصطفى المراغي عملاً مصحوباً بنزعة ما، بل كان فهماً حقيقياً يطرح فهماً صحيحاً للتشريع، ويدرك يقيناً أنه يجب أن يشمل كل التعريفات القانونية القادرة على استيعاب المستجدات في كل زمان ومكان وعصر وساعة، وفق الضوابط الشرعية المتفق عليها بين الفقهاء. لقد كان فهماً حقيقياً يطرح فهماً صحيحاً للتشريع، ويدرك إدراكاً يقينياً أنه يجب أن يشمل كل التعريفات القانونية القادرة على استيعاب المستجدات في كل زمان ومكان وعصر وساعة، وفق الضوابط الشرعية المتفق عليها بين الفقهاء، وهو ما ضمن استمرار عملية منح السلطة التشريعية للإسلام إلى أن يحكم الله الأرض ومن عليها.

وكان منهجه في تجديد المنهج الفقهي بتحديد هذه المبادئ الإسلامية الواضحة تحديداً صحيحاً يعكس بنياناً تكامل فيه المبنى مع المعنى، والموضوع مع المنهج، والجذور راسخة ترتفع كشجرة ميمونة أغصانها إلى السماء.

وقد اتسمت كتاباته الفقهية وما نتج عنها من آثار علمية على درجة عالية من التنظيم والانضباط، متبعاً في ذلك قواعد القانون التي استخدمها الفقهاء والأصوليون في التعامل مع النصوص الشرعية وفهمها واستنباط النتائج من أدلتها التفصيلية.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا الموضوع في إبراز جهود الإمام المراغي في تجديد الفكر الفقهي، وإسهاماته في تطوير الفقه الإسلامي بما يتناسب مع مستجدات العصر.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالإمام المراغي وجهوده في مجال الفقه.
- استعراض محاور التجديد الفقهي عنده.

- تحليل آثاره الفقهية ومقاصده الشرعية.

أسئلة البحث: يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

- من هو الإمام محمد مصطفى المراغي؟ وما هي أبرز محطات حياته؟
- ما هي محاور التجديد الفقهي عند الإمام المراغي؟
- ما هي أهم الآثار الفقهية التي تركها الإمام المراغي؟

منهج البحث:

اتبعت الباحثة المنهج الاستدلالي والتحليلي من خلال إظهار آراء الشيخ في المسائل الفقهية.

خطة البحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام محمد مصطفي المراغي:

المطلب الأول: ترجمة الإمام.

المطلب الثاني: مؤلفات الإمام.

المبحث الثاني: محاور التجديد الفقهي عند الإمام محمد مصطفي المراغي:

المطلب الأول: التجديد في ميادين التشريع والتقنين للفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: الالتزام بالقواعد والضوابط المنهجية التي سنها السلف من الفقهاء في الاستنباط، والاستدلال، واستخراج المعاني من النصوص.

المبحث الأول: التعريف بالإمام محمد مصطفي المراغي

المطلب الأول: ترجمة الإمام:

هو الشيخ محمد بن مصطفي بن محمد بن عبد المنعم المراغي، ولد ببلدة المراغة، مركز جرجا، محافظة سوهاج، بصعيد مصر في (٧/ ربيع الآخر/ ١٢٩٨هـ - ١٩٨١/٣/٩م)، وهو من أسرة عريقة في خدمة العلم والقضاء، توارث القضاء فيها خلفا عن سلف، ولقبت أسرته بأسرة القاضي(١).

التحق بالأزهر الشريف، ودرس فيه، حتي نال شهادة العالمية عام (١٩٠٤م)، وعين مدرسا بالأزهر الشريف، واختير ضمن البعثة التي سافرت إلي السودان لوضع أسس المحاكم الشرعية فيه، وعُين قاضيا في دنقلة بالسودان، واستمر في وظيفته حتي العام (١٩٠٧م)، حيث قدم استقالته من العمل بسبب خلافه المستمر مع الحاكم العسكر الانجليزي للسودان، وعاد لمصر عام (١٩٠٨م)، وتدرج في مناصب القضاء، حتي تولي رئاسة المحكمة الشرعية العليا عام (١٩٢٣م)، ثم تم تعيينه شيخا للأزهر الشريف للمرة الأولي عام (١٩٢٩م)، وكان عمره سبعة وأربعين عاما. ووضع في إصلاحه قانونا جديدا، وحالت عقبات دون إنجازه فاستقال من منصبه، ولزم بيته محتفظا باستقلال فكره، وعزة نفسه، وكان ذلك في(٦/ جماد أول/١٣٤٨هـ-١٠/١٠/ ١٩٢٩م).

وفي العام (١٩٣٥م) عاد الشيخ المراغي مرة أخري إلي الأزهر الشريف يشمر عن ساعد الجد في إصلاحه وتطوير مناهجه ومقرراته، فبدأ بدراسة النظم التعليمية في الأزهر، وقام بإعداد مذكرته التفصيلية في شؤون الأسرة وضمنها من الآراء الفقهية مالم يقف عند حد المذاهب الأربعة كما هو طريق العلماء، بل تعدي نظره هذا الأفق إلي شتي الآراء في المذاهب المختلفة لكبار الفقهاء في الإسلام(٢).

وقد صرح بذلك في مذكرته الإصلاحية قائلا: "يجب أن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة، وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالأحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنة، والمجمع عليها، والنظر في الأحكام الاجتهادية؛ لجعلها ملائمة للعصور، والأمكنة، والعرف، وأمزجة الأمم المختلفة كما يفعل السلف من الفقهاء"(٣).

---

(١) الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين: د. محمد عمارة، دار السلام، بدون طبعة، وبدون تاريخ، ص٥.

(٢) العلامة المراغي شيخ الأزهر الشريف: محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الواحد والعشرون، الجزء السابع والثامن، شعبان، رمضان ١٣٦٥م- تموز وآب١٩٤٦م، ص٢٩٣.

(٣) الإمام محمود شلتوت الفقيه المصلح المجدد، ص٢١.

وقال بشأن دراسة الحديث والتفسير:"يجب أن يدرس القرآن دراسة جيدة، وأن تدرس السنة دراسة جيدة، وأن يفهما علي وفق ما تتطلبه اللغة العربية، وعلي وفق قواعد العلم الصحيحة، وأن يبتعد في تفسيرهما عن كل ما ظهر للعلم بطلانه، وعن كل ما لا يتفق مع قواعد اللغة العربية"(١).

ومضي الشيخ المراغي في دعوته الإصلاحية دون ترقب فقام بوضع أساس كليات التخصص، ككلية اللغة العربية، وكلية أصول الدين، وكلية الشريعة والقانون، إلي غير ذلك من الأمور التي كان يريد بها النهوض بالأزهر الشريف بتثقيف خريجيه، وإطلاق عقول الأزهريين من عقالها، وإدخالهم في طور جديد من المعرفة تتجلي فيه الصورة المشرقة للإسلام(٢).

واستمر الشيخ المراغي في جهاده ودعوته للتجديد في جميع المجالات التي عمل فيها، حتي انتقل إلي جوار ربه في اليوم الرابع عشر من شهر رمضان لسنة أربع وستين وثلاثمائة وألف، الموافق الثاني والعشرين من شهر أغسطس لسنة خمس وأربعين وتسعمائة وألف(٣).

ويذكر الأستاذ أنور الجندي أن:"نصرة الإسلام وتطوير الأزهر كانت علي رأس أولويات المراغي، والتي كانت تقوم علي إظهار العلوم التي خلفها العلماء المسلمون، وعرض الإسلام علي الأمم غير المسلمة عرضا صحيحا غير مشوها، والعمل علي إزالة الفوارق المذهبية والخلاف بين أصحاب المذاهب، فالأمة كما يري المراغي تحتاج لمعرفة الدين بعيدا عن المذهبية والتعصب والتي ترتكز علي مواقف سياسية تعدتها الأزمنة، ومزقت الأمة في وقت يتجه فيه العالم نحو التكتل".

وقد تأثر الشيخ المراغي – رحمه الله– تأثرا كبيرا بأستاذه الشيخ محمد عبده، وسلك طريقته في التجديد، وطرح التقليد، والعمل علي تنقية الإسلام من الشوائب التي ألصقت به، وتنبيه الغافلين عن هديه وإرشاده، والثورة علي كل ما يقف في سبيل الإسلام، والمسلمين(٤).

ومما كان يمتاز به في دروسه ومؤلفاته، إظهاره لأسرار التشريع الإسلامي، وحكمته في التكليف الإلهي، وقدرته علي عرض مشاكل المجتمع وأسباب الانحطاط في الدول، وإيجاد الحلول لها من هداية القرآن الكريم وإرشاده، فقد كان بصيرا بمواطن الداء وأسباب الدواء، وعمل في دروسه علي علاجها، واستئصالها(٥).

(١) العلامة المراغي شيخ الأزهر الشريف، ص٢٩٦.

(٢) العلامة المراغي شيخ الأزهر الشريف، ص٢٩٣. الإمام محمود شلتوت الفقيه المصلح المجدد، ص٣٤.

(٣) اختيارات الشيخ أحمد مصطفي المراغي في تفسيره دراسة مقارنة في ضوء أقوال بعض المفسرين من أول سورة الفاتحة إلي الآية ٩٢ من سورة آل عمران دراسة تحليلية، ص٣٠. بعد مرور٢٥ عام علي وفاته الإمام المراغي قمة الإيمان يغلب السلطان، ص٦٢. الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين، ص٢٠.

(٤) اختيارات الشيخ أحمد مصطفي المراغي في تفسيره دراسة مقارنة في ضوء أقوال بعض المفسرين من أول سورة الفاتحة إلي الآية ٩٢ من سورة آل عمران دراسة تحليلية، ص٣٤.

(٥) المرجع السابق، ص٣٥.

المطلب الثاني: مؤلفات الإمام:

وقد أثري الشيخ المراغي المكتبة الإسلامية بالكثير من المؤلفات والتراجم، والتحقيق لكتب التراث، بجانب المقالات، والأحاديث، ومذكرات المشاريع الإصلاحية، ومن آثاره العلمية ما يلي:(١)

- (الأولياء والمحجورون). وهو بحث فقهي في موضوع الحجر علي السفهاء، نال به عضوية هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر.
- (تفسير القرآن الكريم المسمي بالمراغي). وهو أكثر كتبه حظا في القبول، والشهرة. طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة، سنة ١٣٦٥ه- ١٩٤٦م. وأعيدت طباعته في دار إحياء التراث العربي، ببيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (الاجتهاد في الإسلام). وهو بحث فقهي في موضوع الاجتهاد في الإسلام، صدرت الطبعة الأولي منه في ربيع الأول ١٣٧٩هـ - سبتمبر ١٩٥٩م. وأعيدت طباعته فى طبعات جديدة لأكثر من مرة؛ بسبب الإقبال عليه.
- (بحث في ترجمة القرآن الكريم وأحكامها). طبع بمطبعة الرغائب بالقاهرة في ربيع الثاني ١٣٥٥هـ - يونيو١٩٣٦م.
- (بحوث في التشريع الإسلامي وأسانيد قانون الزواج رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٩). تناول فيها مشروع قانون الزواج والطلاق من الناحية الفقهية، وتقدير ما فيه من مصالح ومضار، وهي مطبوعة بمطبعة القاهرة، ١٣٤٦هـ- ١٩٢٧م.
- (رسالة الزمالة الإنسانية). كتبها لمؤتمر الأديان بلندن سنة (١٩٣٦م)، وهي مطبوعة بمطبعة الرغائب سنة (١٩٣٦م).

المبحث الثاني

محاور التجديد الفقهي عند الإمام محمد مصطفي المراغي

المطلب الأول: التجديد في ميادين التشريع والتقنين للفقه الإسلامي:

من أهم ميادين الإصلاح التشريعي التي أولاها الشيخ المراغي -رحمه الله-عنايته ميدان تقنين الأحوال الشخصية، والاستفادة في التشريع والتقنين من مجمل التراث الفقهي الإسلامي علي اختلاف مذاهبه، وليس فقط المذهب الحنفي، كما كان الحال في مصر آنذاك(٢).

---

(١) الشيخ أحمد المراغي ومنهجه في التفسير: أحمد داوود محمد داوود شحروري، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،١٩٩٩م، ص٥. موازنة بين منهجي مدرسة المنار ومدرسة الأمناء في التفسير وعلوم القرآن: د. رمضان خميس الغريب، دار البشير، الطبعة الأولي، ١٤٣٩ه -٢٠١٨م، ص٨٨. الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين، ص٢١. الشيخ أحمد مصطفي المراغي في تفسيره دراسة مقارنة في ضوء أقوال بعض المفسرين من أول سورة الفاتحة إلي الآية ٩٢ من سورة آل عمران دراسة تحليلية، ص٣٥.

(٢) الإصلاح الديني في القرن العشرين الإمام المراغي نموذجا: د. محمد عمارة، سلسلة دراسات إسلامية، العدد مائة وثمانية وأربعون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، شوال١٤٢٨هـ - أكتوبر، نوفمبر ٢٠٠٧م، ص١٩.

ولقد كان شعار الشيخ المراغي في احتضان مجمل تراث المذاهب الفقهية الإسلامية، والاختيار من بين اجتهاداتها، وفتح باب الاجتهاد في القضايا والمشكلات المستجدة، ووضع الحلول العادلة لتلك القضايا(١).

ولقد قال الشيخ المراغي في هذه المعاني:"ومن المعروف لدي العلماء أن الرجوع إلي أسباب هذا الخلاف ودراستها دراسة بعيدة عن التعصب المذهبي يهدي إلي الحق في أكثر الأوقات، يجب أن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة، وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالأحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنة، والمجمع عليها، والنظر في الأحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والأمكنة والعرف، وأمزجة الأمم المختلفة كما يفعل السلف من الفقهاء. وهناك أمور يجب أن يترفق الفقهاء فيها بالناس، وأن يراعوا قواعد اليسر التي هي أخص صفات الإسلام، ولا يوقعوهم في الحرج"(٢).

هكذا كان الإصلاح القضائي والتجديد الفقهي والتقنين لقواعد الفقه وأحكامه، من أهم مواطن التجديد عند الإمام محمد مصطفي المراغي–رحمه الله– ولقد كان صدور قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٥) لسنة (١٩٢٠م) أول إنجاز من إنجازات الإصلاح التشريعي التي قاده الشيخ المراغي–رحمه الله– ورعاها في هذا الميدان. وشمل هذا القانون جُل المسائل التي وقع العنت بشأنها في التطبيق القضائي مثل: مسائل الاعتداد والتطليق بسبب الإعسار، والغيبة، والتفريق بسبب العيوب التي لا يمكن البرء منها(٣).

وكان مما قاله الإمام محمد مصطفي المراغي للجنة تنظيم الأحوال الشخصية التي رأسها فضيلته:"ضعوا من المواد ما يبدوا لكم أنه يوافق الزمان والمكان، وأنا لا يعوزني بعد ذلك أن آتيكم بنص من المذاهب الإسلامية يطابق ما وضعتم. إن الشريعة الإسلامية فيها من السماحة والتوسعة ما يجعلنا نجد في تفريعاتها وأحكامها في القضايا المدنية والجنائية كل ما يفيدنا وينفعنا في كل وقت، وما يوافق رغائبنا وحاجاتنا، وتقدمنا في كل حين، ونحن في ذلك كله ملازمون لحدود شريعتنا، ولكن فريقا من متأخري العلماء رأوا أن كل ما جاء في كتب الفقه من المتون، والحواشي، والآراء المصيبة والمخطئة، كل ذلك من الدين، ومن أصوله التي يجب أن نتمسك بها ولا نحيد عنها، وهم مخطئون في ذلك الفهم، إذ من ينظر في كتب الشريعة الأصلية بعين البصر والحذق يجد من غير المعقول أن نضع قانونا، أو كتابا، أو مبدأ في القرن الثاني عشر من الهجرة، ثم نجيء بعد ذلك فنطبق هذا القانون أو المبدأ

(١) الإصلاح الديني في القرن العشرين الإمام المراغي نموذجا، ص٢١. الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين، ص٢٤.

(٢) مجلة المنار: محمد رشيد رضا، الجزء الخامس، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثلاثون، ربيع الأول ١٣٤٧هـ– سبتمبر١٩٢٨م، ص٣٢٥.

(٣) ملامح التجديد الفقهي عند الإمام المراغي، ص٨٤. الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين، ص٢٥. الإصلاح الديني في القرن العشرين الإمام المراغي نموذجا، ص٢١.

(١٣٥٤هـ). وإن من ينظر في أقوال الأئمة من مذهب أبي حنيفة وما وقع بينه وبين أصحابه ... يجد التجديد في الأحكام الشرعية ميسوراً لنا، ويجد بطلان الدوام لأحكام معينة وبقائها، حيث يبقي الدهر من الأمور البدهية. ومعني هذا أن المسائل الفقهية ما دامت غير قطعية فهي قابلة بحكم الشرع للتجديد والتغيير"(١).

وبمقتضي تلك الروح الفقهية المتوثبة للتجديد تم إصدار القانون(٢٥) لسنة(٩٢٩ م)؛ لينظم شئون الأسرة في الزواج والطلاق، ويقضي علي ما يهدد مسيرتها من أسباب الفرقة والنفرة، بالتخفيف في حدة الأحكام المعمول بها في الطلاق(٢)، ومن أهم المسائل التي تبناها ما يلي:

أولا: ترجيح القول بعدم وقوع طلاق السكران:

ذهب الإمام محمد مصطفي المراغي إلي القول بعدم وقوع طلاق السكران، وعدم مؤاخذته به، لأنه لا عقل له، فهو كالمجنونِ الذي لايدري ما يقول، ومن كان لا يدري ما يقول، فلا يحل أن يلزم بشيء من الأحكام، لا طلاقا ولا غيره، لأنه ليس مخاطبا، إذ إنه ليس من ذوي الألباب. وإذا كان العقل هو مناط التكليف، فكيف يكلف من لا يعقل(٣).

وفي ذلك يقول:"ومن هذه النصوص يعلم أنه لم يرد نص من كتابٍ، أو سنةٍ، علي وقوع طلاق السكران، ويعلم أن المسألة خلافية جد الخلاف فيها في عهد التابعين ومن بعدهم ... وفي كل مذهب من المذاهب الأربعة يوجد رأيان: رأي بالوقوع، ورأي بعدمه ... والذين قالوا بالوقوع، برروا رأيهم بالعقاب، أي أن: وقوع الطلاق علي السكران عقاب له، وهو قول تنقصه الدقة الفقهية؛ لأن الله قد حدد للسكر عقوبة، وليس وقوع الطلاق منها، كما أن العقوبة شخصية وقاصرة علي من يعاقب، وإيقاع الطلاق يتعدي ضرره إلي الزوجة، وهي لا ذنب لها حتي تعاقب بجريمة سكر زوجها، كما يتعدي إلي الأولاد والأسرة والمجتمع، ولو كانت هذه العقوبة مقررة من الشارع، لما كان للاعتراض عليها وجه، ولكنها عقوبة قدرها الفقهاء"(٤).

ثانيا: ترجيح القول بوقوع الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة طلقة واحدة لا ثلاثا:

ذهب الشيخ المراغي – رحمه الله– إلي أن الطلاق المقترن بالعدد لفظًا، أو إشارة، والطلاق المكرر في مجلس واحد لا يقع بهما إلا طلقة واحدة، ولا تأثير للفظ فيه؛ حفاظا على بقاء الأسرة وتماسكها، وسدًّا لذريعة الفساد والإفساد، والتلاعب بالأعراض الناتج عن خراب الذمم،

(١) الإصلاح الديني في القرن العشرين الإمام المراغي نموذجا: ص٢١،٢٠.

(٢) ملامح التجديد الفقهي عند الإمام المراغي، ص٨٢، ٨٤.

(٣) سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، دار الحديث، بدون طبعة، وبدون تاريخ، (١٠٩٧/٣). ملامح التجديد الفقهي عند الإمام المراغي، ص٨٥، ٨٦. المحلي بالآثار،(٢٠٨/١٠).

(٤) ملامح التجديد الفقهي عند الإمام المراغي، ص٨٥، ٨٦.

والقضاء علي مسالك الاحتيال والتحايل باللجوء للتحليل لتحل لزوجها، وهو نكاح فاسد، ومحرم في الإسلام، ولا يفيد الحل.

ويقول الشيخ المراغي:"وقد كثرت المفاسد في هذا الزمان من القول بوقوع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة، وإلي التحايل للخروج من ذلك، فمن الناس من يلجأ إلي القول بفساد العقد، ومنهم من يلجأ إلي المحلل، وهما أمران أحلاهما مر، ومفاسد التحليل لا تخفي علي أحد، وإذا رد الناس إلي ما كان عليه العمل في عهد النبي -ﷺ- تزول هذه المفاسد أو تقل، وأن القول بوقوع الطلاق الثلاث دفعة واحدة ينافي الحكمة من جعله ثلاث مرات؛ حتي يجرب الرجل بنفسه المرة بعد المرة مدي قدرته علي احتمال الصبر واستمرار العشرة؛ حتي إذا لم تفده التجارب ووقعت الثالثة، علم أنه ليس في البقاء خير، وأن الانفصال التام بينهما أحق وأولي، ووقوع الثلاث دفعة واحدة مبطل لهذه الحكمة"(١).

ثالثا: ترجيح القول بأن الطب هو الحكم والمرجع في ادعاء الحمل أو مدته:

ذهب الشيخ المراغي إلي أن المرجع في معرفة عادة النساء في أقل مدة الحمل أو أكثرها هو الطب الذي يمكنه اليوم التأكد من وجود الحمل بعد عشرة أيام من العلاقة التي حصل بها الإلقاح، وتحديد أقل وأكثر مدة تمكثها المرأة وهي حامل، وأصبح رأي الطب في ذلك إن لم يكن قطعيا، فلا أقل من أن يفيد ظنا قويا، خاصة مع التطور الذي حصل في حقول الطب، ورعاية الطفولة. واذا كان الحال كذلك فإن الاعتماد علي رأي الأطباء خير من الاعتماد علي رأي النساء، والأخذ بما توصل إليه الطب، أولى من الأخذ بما كان مرده إلي العادة، والتجربة، وإلى ما عُرف من أمر النساء.

هكذا رسم الشيخ المراغي منهاج الإصلاح والتجديد في التشريع والتقنين، ثم وضع هذا المنهاج في الممارسة، والتطبيق(٢).

المطلب الثاني: الالتزام بالقواعد والضوابط المنهجية التي سنها السلف من الفقهاء في الاستنباط، والاستدلال، واستخراج المعاني من النصوص:

ومن أهم الأسس التي يقوم عليها التجديد الفقهي عند الإمام محمد مصطفي المراغي -رحمه الله- التزامه بالمنهج الفقهي والأصولي في التعامل مع النصوص الشرعية وفهمها واستنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية، وهذا الالتزام يعد في منهجه واجبا أوليا للتجديد، لا يجوز الحياد عنه أو الابتعاد عن طريقه، بل إن التجديد بدونه لا يكون تجديدا، وإنما يكون

(١) ملامح التجديد الفقهي عند الإمام المراغي، ص٩٨،٩٩.

(٢) الإصلاح الديني في القرن العشرين الإمام المراغي نموذجا، ص٢١.

ابتداعا في الدين، وافتئاتا علي أحكامه، وتشريعا علي الله بالافتراء والهوي، وليس تبليغا لما أوجب علي نبيه -ﷺ- أن يقوم بتبليغه(١).

وورث الإمام محمد مصطفي المراغي هذا الميراث العريض بحق، واستوعب ذلك التراث الإسلامي الضخم استيعاب فهم وتدبر، وتطبيق لمعرفة حكم الإسلام فيما يجد من مشكلات، وما يستحدث من وقائع الحياة وتصرفات الناس، مستلهما في ذلك جهود الفقهاء السابقين، ومنهجهم في البحث والنظر، مع قيامه بالبحث الواعي والنظر المستقل، وفقا للقواعد والوسائل والأدوات التي أقرتها الشريعة سبيلا لذلك(٢).

وقد عبر الإمام محمد مصطفي المراغي-رحمه الله- عن هذا بقوله:"يجب أن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة، وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالأحكام المنصوص عليها في الكتاب والسنة، والمجمع عليها، والنظر في الأحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والأمكنة والعرف، وأمزجة الأمم المختلفة كما يفعل السلف من الفقهاء"(٣).

ثم يقول - رحمه الله -:"كان السلف من العلماء يختلفون في الأصول والفروع، وكانت صدورهم مملوءة بالرهبة من الله، وأنفسهم مصقولة بالأدب الديني، تجملها مكارم الأخلاق، وتخالطها روح الإسلام الطاهر ... بهذه الروح حكموا الأمم التي استولوا عليها، وتركوا لمن بعدهم ثروة من الفقه الإسلامي لم يعهد أن أمة حصلت علي مثلها في وقت قصير كالوقت الذي وضعوها فيه، وبهذا الروح أقاموا العدل الذي قامت به السماوات والأرض، ودام ملكهم إلي أن تقلص هذا الروح، فأصيب الإسلام بما هو مصاب به الآن"(٤).

ولم يقتصر منهج الإمام محمد مصطفي المراغي علي تقرير مبدأ الاجتهاد والعمل به؛ لمواجهة النوازل المختلفة والوقائع المستجدة، بل إنه تبني الدعوة إلي إعادة فتح باب الاجتهاد في فهم الدين لمن تتوافر فيه شروط الاجتهاد، وحمل علي أولئك الذين حكموا بقفل باب الاجتهاد ووضعوه في صورة المستحيل عادة في هذه الأزمان، ومنذ قرون مضت، مكتفين بترديد ما قاله السابقون عليهم بقرون عديدة، لوقائع تخالف وقائع زمنهم وفي ظروف حياتية تخالف ظروفهم، ووصفهم بأنهم قد استكانوا إلي الراحة وظنوا أن لا مطمع لهم في الاجتهاد، وأغلقوا أبوابه علي أنفسهم وعلي الناس، ورضوا بالتقليد، وابتعدوا عن الحياة؛ فجهلوا الحياة وجهلهم الناس، كما جهلوا طرق التفكير الحديثة، وطرق البحث المعاصر،

(١) ملامح التجديد الفقهي عند الإمام المراغي، ص١٤.

(٢) التراث والتجديد مناقشات وردود: د. أحمد الطيب، دار القدس العربي، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م، ص٢٣. التأصيل الشرعي للأفكار المحدثة دراسة فقهية، ص٣٠.

(٣) مجلة المنار، ص٣٢٥، ٣٣٦.

(٤) الاجتهاد في الإسلام: محمد مصطفى المراغي، المكتب الفني للنشر، القاهرة، ١٣٧٩هـ- ١٩٠٩م، ص١٣.

فأعرض الناس عنهم ونقموا هم علي الناس فلم يقوموا بواجبهم الديني علي نحو صحيح(١).

وقد تجلي هذا في قوله –رحمه الله–:"أوجب الدين الإسلامي علي أهله أن تختص طائفة منهم بحمله وتبليغه إلي الناس ... وقد تولي سلف هذه الأمة القيام بهذه المهمة علي أحسن وجه وأكمله، فخلفوا تلك الثروة العظيمة من المؤلفات في جميع فروع العلم ... وكانت للعقل عندهم حرمته، وله حريته التامة في البحث، وكان الاجتهاد غاية يسعي إليها كل مشتغل بالعلم متفرغ له، ولكن العلماء في القرون الأخيرة استكانوا إلي الراحة، وظنوا أن لا مطمع لهم في الاجتهاد، فأقفلوا أبوابه، ورضوا بالتقليد، وعكفوا علي كتب لا توجد فيها روح العلم، وابتعدوا عن الناس فجهلوا الحياة، وجهلهم الناس، وجهلوا طرق التفكير الحديثة، وطرق البحث الحديث، وجهلوا ما جد في الحياة من علم، وما جد فيها من مذاهب وآراء، فأعرض الناس عنهم، ونقموا هم علي الناس، فلم يؤدوا الواجب الديني الذين خصصوا أنفسهم له، وأصبح الإسلام بلا حملة، ولا دعاة بالمعني الذي يتطلبه الدين"(٢).

ويقول الإمام محمد مصطفي المراغي:"لم أكن في حاجة إلي تناول بحث الاجتهاد؛ لأن القانون(٣) لم يشتمل علي أحكام خارجة عن آراء أئمة المسلمين المعروفين بالعدالة والاجتهاد، غير أن العلماء الذين درسوا مشروع القانون تعرضوا لهذه المسألة، وحكموا بقفل باب الاجتهاد، ووضعوه في صورة المستحيل عادة في هذه الأزمان ومنذ قرون طويلة مضت، وهو غلط تأباه قواعد الأصول"(٤).

بل إن الاجتهاد في نظره قد أصبح ميسورا عما مضي من الزمان، وطرقه أيسر مما كانت في الأزمنة الماضية، ولا يخالف في هذا من له فهم صحيح أو عقل سوي، وفي هذا يقول –رحمه الله–:"وليس الاجتهاد ممكنا عقلا فقط، بل هو ممكن عادة، وطرقه أيسر مما كانت في الأزمنة الماضية أيام كان يرحل المحدث إلي قطر آخر لرواية حديث، وأيام كان يرحل الرواة لرواية بيت من الشعر، أو كلمة من كلم العرب، وقد توافرت مواد البحث في كل فرع من فروع العلوم: في التفسير، والحديث، والفقه، واللغة، والنحو، والمنطق، وجمع الحديث كله، وميز صحيحه من فاسده، وفرغ الناس من تدوين سير الرواة، وأصبحت كتب هذه الفنون تضمها مكاتب للأفراد والحكومات في كل قطر من الأقطار الإسلامية، وهذا لم يكن ميسورا لأحد في العصور الأولي، ومذاهب الفقهاء جميعهم مدونة، وأدلتها معروفة.

(١) ملامح التجديد الفقهي عند الإمام المراغي، ص١٩.
(٢) مجلة المنار، ص٣٢٥، ٣٣٦.
(٣) قانون الأحوال الشخصية الصادر سنة ١٩٢٩م –
(٤) الاجتهاد في الإسلام، ص١٧.

والواقع أنه في كثير من المسائل التي عرضت للبحث، وأفتي الفقهاء فيها لم يبق للمجتهد إلا اختيار رأي من آرائهم فيها، أما الحوادث التي تستجد، فهي تحتاج إلي آراء محدثة"(١).

ولا يستقيم في نظر الإمام محمد مصطفي المراغي-رحمه الله- النظر في النصوص الشرعية وفهمها أو استنباط الأحكام منها بمعزل عن الضوابط التي وضعتها الشريعة لاستخراج المعاني من نصوصها، ومن أهمها: فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها، وفقا لأصول اللغة العربية وقوانينها في الفهم، والاستنباط، والاستدلال(٢).

وفي هذا يقول-رحمه الله-:"يجب أن يدرس القرآن دراسة جيدة، وأن تدرس السنة دراسة جيدة، وأن يفهمها علي وفق ما تتطلبه اللغة العربية فقهها وآدابها من المعاني، وعلي وفق قواعد العلم الصحيحة، وأن يبتعد في تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه، وعن كل ما لا يتفق وقواعد اللغة العربية"(٣). وذلك أن من"طلب فهم مراد الله من كلامه ومراد رسوله من أحاديثه بغير ما أداة له ضل عن فهمه، وتَقَوَّل علي الله، ورسوله فيه"(٤).

ولهذا كان التقصير في فهم اللغة من أسباب الضلال والانحراف عن فهم كلام الله، وكلام رسوله -ﷺ- وهو من أسباب الإحداث في دين الله(٥)، كما قال الإمام الشاطبي -رحمه الله- مبينا أسباب الإحداث في دين الله بقوله -رحمه الله-:"فالجميع أربعة أنواع، وهي: الجهل بأدوات الفهم، والجهل بالمقاصد، وتحسين الظن بالعقل، واتباع الهوي"(٦).

وهكذا كان التجديد في نظر الإمام محمد مصطفي المراغي لا يعدو أن يكون "زيادة في النظر، وإعمالا للعقل وعرضا لأقوال الفقهاء السابقين، دون المساس بما هو مقطوع به شرعا، وفي مقدمتها ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ودون ما تعطيل لنص عام، أو هدم لأصل شرعي، أو إلغاء لمصلحة معتبرة، مع التمييز بين ما يجوز الاجتهاد فيه وما لا يجوز، وبين ما يتغير بالزمان والمكان والحال وما لا يتغير، وبين ما فيه للعقل مسرح وما ليس كذلك"(٧).

(١) المرجع السابق، ص٢٦،٢٧.

(٢) التأصيل الشرعي للأفكار المحدثة دراسة فقهية، ص١١٣.

(٣) مجلة المنار، ص٣٢٥، ٣٣٦.

(٤) الموافقات، (٣٩١/٢).

(٥) التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة: فهد بن صالح العجلان، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م، ص٧٠.

(٦) الاعتصام، (٢٥٣/٣).

(٧) التأصيل الشرعي للأفكار المحدثة دراسة فقهية، ص٣١.

خاتمة البحث:

لقد كانت حياة الإمام محمد مصطفى المراغي منارةً ساطعةً في سماء الفكر الإسلامي، حيث كرّس جهوده لنصرة الدين وتجديد الفقه، بما يتناسب مع مستجدات العصر ومتطلباته. وقد تميزت رؤيته الفقهية بالشمولية والعمق، حيث لم تقتصر على مجرد تغيير الفروع الفقهية، بل امتدت لتشمل المنهجية الفقهية، وقضايا المرأة، والفكر الاقتصادي، وغيرها من المجالات التي تحتاج إلى تجديد وتطوير.

وقد تميز الإمام المراغي بالتركيز على مقاصد الشريعة الإسلامية، كأساسٍ للتجديد الفقهي، حيث كان يرى أن فهم مقاصد الشريعة هو السبيل الأمثل لتحقيق مقاصدها في الواقع العملي. كما كان يؤمن بأهمية الاجتهاد في تطوير الفقه، وتقديم حلولٍ لمستجدات العصر، مع الحفاظ على الأصالة والثوابت الشرعية.

وقد ترك الإمام المراغي إرثاً فقهياً ضخماً، تمثل في مؤلفاته ومقالاته وفتاواه، التي لا تزال تشكل مرجعيةً هامةً للباحثين والفقهاء في العصر الحديث. كما كان له دورٌ كبيرٌ في تطوير الأزهر الشريف، والنهوض به كمركزٍ للإشعاع الفكري والثقافي في العالم الإسلامي.

وختاماً، يمكن القول أن الإمام محمد مصطفى المراغي كان رائداً من رواد التجديد الفقهي في العصر الحديث، حيث قدم إسهاماتٍ جليلةً في تطوير الفقه الإسلامي، وتيسير أحكامه على الناس، بما يتناسب مع متطلبات الحياة المعاصرة.

مراجع البحث:

- اختيارات الشيخ أحمد مصطفي المراغي في تفسيره دراسة مقارنة في ضوء أقوال بعض المفسرين من أول سورة الفاتحة إلي الآية ٩٢ من سورة آل عمران دراسة تحليلية.
- الاجتهاد في الإسلام: محمد مصطفى المراغي، المكتب الفني للنشر، القاهرة، ١٣٧٩هـ-١٩٠٩م.
- الإصلاح الديني في القرن العشرين الإمام المراغي نموذجا: د. محمد عمارة، سلسلة دراسات إسلامية، العدد مائة وثمانية وأربعون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، شوال١٤٢٨هـ - أكتوبر، نوفمبر ٢٠٠٧م.
- التأصيل الشرعي للأفكار المحدثة دراسة فقهية.
- التراث والتجديد مناقشات وردود: د. أحمد الطيب، دار القدس العربي، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ص٢٣. التأصيل الشرعي للأفكار المحدثة دراسة فقهية.
- التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة: فهد بن صالح العجلان، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- الشيخ أحمد المراغي ومنهجه في التفسير: أحمد داوود محمد داوود شحروري، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،١٩٩٩م.
- موازنة بين منهجي مدرسة المنار ومدرسة الأمناء في التفسير وعلوم القرآن: د. رمضان خميس الغريب، دار البشير، الطبعة الأولي، ١٤٣٩ه -٢٠١٨م.
- الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين.
- الشيخ أحمد المراغي ومنهجه في التفسير: أحمد داوود محمد داوود شحروري، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،١٩٩٩م، ص٥. موازنة بين منهجي مدرسة المنار ومدرسة الأمناء في التفسير وعلوم القرآن: د. رمضان خميس الغريب، دار البشير، الطبعة الأولي، ١٤٣٩ه -٢٠١٨م، ص٨٨. الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين، ص٢١. الشيخ أحمد مصطفي المراغي في تفسيره دراسة مقارنة في ضوء أقوال بعض المفسرين من أول سورة الفاتحة إلي الآية ٩٢ من سورة آل عمران دراسة تحليلية، ص٣٥.
- الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين: د. محمد عمارة، دار السلام، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- العلامة المراغي شيخ الأزهر الشريف: محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الواحد والعشرون، الجزء السابع والثامن، شعبان، رمضان ١٣٦٥م- تموز وآب١٩٤٦م.

- العلامة المراغي شيخ الأزهر الشريف: محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الواحد والعشرون، الجزء السابع والثامن، شعبان، رمضان ١٣٦٥م- تموز وآب١٩٤٦م.
- سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، دار الحديث، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- قانون الأحوال الشخصية الصادر سنة ١٩٢٩م.
- مجلة المنار: محمد رشيد رضا، الجزء الخامس، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثلاثون، ربيع الأول ١٣٤٧هـ- سبتمبر١٩٢٨م.
- اختيارات الشيخ أحمد مصطفي المراغي في تفسيره دراسة مقارنة في ضوء أقوال بعض المفسرين من أول سورة الفاتحة إلي الآية ٩٢ من سورة آل عمران دراسة تحليلية.
- الاجتهاد في الإسلام: محمد مصطفى المراغي، المكتب الفني للنشر، القاهرة، ١٣٧٩هـ-١٩٠٩م.
- الإصلاح الديني في القرن العشرين الإمام المراغي نموذجا: د. محمد عمارة، سلسلة دراسات إسلامية، العدد مائة وثمانية وأربعون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، شوال١٤٢٨هـ - أكتوبر، نوفمبر ٢٠٠٧م.
- التأصيل الشرعي للأفكار المحدثة دراسة فقهية.
- التراث والتجديد مناقشات وردود: د. أحمد الطيب، دار القدس العربي، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ص٢٣. التأصيل الشرعي للأفكار المحدثة دراسة فقهية.
- التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة: فهد بن صالح العجلان، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- الشيخ أحمد المراغي ومنهجه في التفسير: أحمد داوود محمد داوود شحروري، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،١٩٩٩م.
- موازنة بين منهجي مدرسة المنار ومدرسة الأمناء في التفسير وعلوم القرآن: د. رمضان خميس الغريب، دار البشير، الطبعة الأولي، ١٤٣٩ه -٢٠١٨م.
- الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين.
- الشيخ أحمد المراغي ومنهجه في التفسير: أحمد داوود محمد داوود شحروري، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،١٩٩٩م، ص٥. موازنة بين منهجي مدرسة المنار ومدرسة الأمناء في التفسير وعلوم القرآن: د. رمضان خميس الغريب، دار البشير، الطبعة الأولي، ١٤٣٩ه -٢٠١٨م، ص٨٨. الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين،

ص٢١. الشيخ أحمد مصطفي المراغي في تفسيره دراسة مقارنة في ضوء أقوال بعض المفسرين من أول سورة الفاتحة إلي الآية ٩٢ من سورة آل عمران دراسة تحليلية، ص٣٥.

- الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين: د. محمد عمارة، دار السلام، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- العلامة المراغي شيخ الأزهر الشريف: محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الواحد والعشرون، الجزء السابع والثامن، شعبان، رمضان ١٣٦٥م- تموز وآب١٩٤٦م.
- العلامة المراغي شيخ الأزهر الشريف: محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الواحد والعشرون، الجزء السابع والثامن، شعبان، رمضان ١٣٦٥م- تموز وآب١٩٤٦م.
- سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، دار الحديث، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- قانون الأحوال الشخصية الصادر سنة ١٩٢٩م.
- مجلة المنار: محمد رشيد رضا، الجزء الخامس، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثلاثون، ربيع الأول ١٣٤٧هـ- سبتمبر١٩٢٨م.